السنة الثالثة اقتصاد بنكي

الاقتصاد البنكي

1.0

الأستاذة فنازي فطيمة

مارس 2024

قائمة المحتويات

I-المحور الأول: القوائم المالية للبنوك التجارية 5

آ. الأهداف التعليمية للفصل.....5

ب. ميزانية البنك التجاري (الموارد والاستخدامات).....5

پ. جدول خارج الميزانية للبنك التجاري.....8

ت. حساب الأرباح و الخسائر.....9

ث. نشاط تقييمي خاص بالفصل الأول.....9

مراجع 11

I المحور الأول: القوائم المالية للبنوك التجارية

الأهداف التعليمية للفصل 5
ميزانية البنك التجاري (الموارد والاستخدامات) 5
جدول خارج الميزانية للبنك التجاري 8
حساب الأرباح و الخسائر 9
نشاط تقييمي خاص بالفصل الأول 9

آ. الأهداف التعليمية للفصل

بعد دراسة وفهم محتوى هذا الفصل يتوقع أن يكون الطالب قادرا على اكتساب المعارف والمهارات التالية:

- التعرف على أهم القوائم المالية الواجب على البنك التجاري إعدادها؛
- التعرف على عناصر ميزانية البنك التجاري و كيفية تبويبها داخل الميزانية و معرفة مصادر أموال البنك التجاري واستخداماته المختلفة؛
- إدراك أهمية ووظيفة كل عنصر من عناصر الميزانية بالنسبة للبنك التجاري؛
- التعرف على عناصر خارج ميزانية البنك التجاري وفهم أهميتها بالنسبة له؛
- التعرف على عناصر قائمة الدخل في البنك التجاري وكيفية تبويبها داخل قائمة الدخل؛
- معرفة مصادر إيرادات البنك التجاري ومصاريفه؛
- فهم آلية حساب نتائج البنك التجاري من أرباح أو خسائر؛
- القدرة على فهم أنشطة البنك التجاري من خلال القراءة السليمة للميزانية وقائمة الدخل؛
- التحكم في كيفية قراءة وتحليل ميزانية وقائمة الدخل لأي بنك تجاري.

ب. ميزانية البنك التجاري (الموارد والاستخدامات)

ميزانية البنك التجاري إنما هي قائمة توضح موارد البنك (خصومه) واستخداماته (أصولالبنك) في وقت معين، فالأصول إما أنها ثروة يمتلكها البنك أو مستحقات قانونية للبنك قبل الغير.أما الخصوم فهي مستحقات للغير قبل البنك. وعليه فميزانية البنك توضح الكيفية التي يمكنبواسطتها أن يحصل البنك على موارده، والكيفية التي يقوم بها البنك باستخدام هذه الموارد،وميزانية البنك توضح بالتالي: المركز المالي للبنك الذي تتوقف عليه مقدار السيولة التي يتمتعبها البنك والربحية، ولابد أن يتساوى جانب الأصول مع جانب الحصول.

أولا: موارد البنك التجاري (خصوم البنك التجاري):

إن مورد البنك أو خصومه يحصل عليها من 03مصادر: من رأس المال والاحتياطات من الودائع على اختلاف أنواعها ومن الاقتراض،ولاشك أن عند بداية نشاط البنك فإن اعتماد البنك سيكون على رأس ماله، إلى أن يمر بعضالوقت حتى يكتسب ثقة الجمهور ويمكنه أن يحصل على الموارد من أصحاب الودائع. والودائعهي

التي تمثل الجزء الغالب من موارد البنك، لذلك فإنه عادة ما تقسم موارد البنك إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية. كما يلي: (خليل، ،2002 ص 255 ـ 261).

أ ـ الموارد الذاتية: وتشمل رأس المال والاحتياطات أو ما يصطلح عليه بحقوق الملكية أو حقوق المساهمين.

- رأس المال: وهو يمثل التزام البنك قبل حملة الأسهم، وهو يعتبر المورد الأول للبنك عند بدءنشاط البنك. وهنا ينبغي التفرقة بين رأس المال الاسمي وهو رأس المال الذي صدر به قانون إنشاء البنك، وبين رأس المال المدفوع، وقد يقوم المساهمين بدفع كل رأس المال الاسمي، أورأس المال المصرح به وفي هذه الحالة يتساوى رأس المال رأس المال الاسمي مع رأس المال المدفوع,
- - الاحتياطات: ويقصد بها تلك المبالغ التي تقتطع من الأرباح ولا توزع على المساهمين، وتوضعجانبا في شكل احتياطي، وذلك بغرض استخدامها في أنشطة معينة للبنك. وهنا ينبغي التفرقة بين الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص، ذلك أن القانون قد يلزم البنوك باقتطاع نسبة معينة منأرباحها وتكوينه، ويستمر اقتطاع هذه النسبة من الأرباح إلى أن يصبح مقدار الاحتياطي القانوني معادلا لمقدار رأس المال المدفوعإلا أن البنوك عادة لا تكتفي بتكوين الاحتياطي القانوني، بل تقتطع نسبة أخرى من الأرباحلتكوين ما يعرف بالاحتياطي الخاص للبنك. وقد يبلغ هذا الاحتياطي الخاص أضعاف مقدار رأسالمال المدفوع والغرض من ذلك هو أن يزيد البنك
- مخصصات الديون المشكوك فيها (المؤونات):و المقصود به هو مواجهة الخسائر التي قديتعرض لها البنك من جراء إعدام بعض الديون المشكوك فيها، و يتم تكوينه بأن يقتطع البنك كلعام نسبة معينة من الأرباح يقدرها بناء على حجم الديون التي يشك في إمكانية تحصيلها ويضيفها إلى المخصص.
- مخصصات أخرى: مثل مخصصات إنهاء الخدمة، مخصصات للضرائب، مخصصات ضدالحريق والسرقة، احتياطي عام للطوارئ، احتياطي استهلاك الموجودات الثابتة علما أن هذا الأخير قد يظهر بشكل سالب في جانب الأصول مطروحا منها.
- الأرباح غير موزعة: وهي عبارة عن ذلك الجزء من الأرباح التي قرر المساهمون عدم توزيعهاوإضافتها لرأس المال من أجل رفع قيمته. وتهتم البنوك التجارية دائما برأسمالها وتسعى دائما لتنميتها.

وعموما فإن الموارد الذاتية للبنك التجاري تحتل دائما نسبة صغيرة من مجموع فوائد البنك، إذ المورد الأساسي للبنك هو الودائع على اختلاف أنواعها.

ب. الموارد غير الذاتية: الموارد غير الذاتية تتمثل في الودائع على اختلاف أنواعها والقروض التي يقترضها البنك من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي، إلا أن الجزء الغالب والنسبةالكبرى من الموارد الذاتية تتمثل في الودائع التي تنقسم إلى:

الودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية، ثم يأتي بعد ذلك الاقتراض ذلك أن البنوك تحتاج إلى موارد إضافية في بعض المواسم، فتلجأ إلى هذا المورد المكمل للودائع، و فيما يلي نتطرق باختصار إلى مكونات الموارد غير الذاتية:

- وداائع تحت الطلب: هي تلك الودائع التي يحق لأصحابها سحبها في أي وقت، و تستخدم الشيكات كوسيلة للسحب من هذه الودائع، و تمثل هذه الودائع موردا للبنك إلا أنه نظرا لإمكانية سحبها في أي وقت، فهي من هذه الناحية تمثل قيدا على البنك في كيفية استخدامها، و لذلك نجد البنوك تحتفظ بنسبة من الاحتياطي القانوني لهذا النوع من الودائع أكبر من الأنواع الأخرى من الودائع، لذلك فإن البنوك لا تدفع أي فائدة لأصحاب هذه الودائع، و نظرا لما تتمتع به هذه الودائع من السيولة فهي تحسب ضمن كمية النقود.
- الودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي لا يجوز لأصحابها أن يقوموا بسحبها إلا بعد انقضاء فترةزمنية معينة من إيداعها أو طلب سحبها، ولهذا السبب فإن البنوك عادة ما تدفع فائدة لأصحابهذه الودائع، كما أن البنوك تحتفظ بنسبة احتياطي أقل لهذه الودائع عنها في حالة الودائع تحت الطلب.
- الودائع الادخارية: وهي وسيلة من جانب البنوك لتشجيع ادخار أصحاب الدخول المحدودة، وإجراءات إيداعها و سحبها تكون سهلة، و هي تحصل على فائدة منخفضة، و الودائع الادخارية وإن كانت نسبتها من الخصوم صغيرة إلا أنها تمثل موردا من موارد البنك.
- الاقتراض: و يمثل الاقتراض موردا أخر من موارد البنك غير الذاتية، ذلك أن البنوك تحتاج إلى موارد إضافية في أوقات معينة، فلذلك تلجأ إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي.

ثانيا: أصول البنك التجاري

ان الأصول في ميزانية البنك يوضح بصدق الطبيعة المختلفة المتنوعة لوظائف البنك التجاري، فهذا الجانب يوضح الكيفية التي يقوم بها البنكالتجاري باستخدام موارده، والبنك في توزيع موارده على الأصول المختلفة يضع في اعتبارهثلاث عوامل أساسية و هي: السيولة والربحية والأمان.

فالسيولة تعني قدرة البنك على السداد نقدا في مقابل الودائع، ولكن البنك باعتباره مؤسسة تجارية إنما يهدف إلى تحقيق الربح، والربح يتأتى من العائد الذي يحصل عليه البنك من احتفاظه بأصول تدر عليه عائدا.وعليه فإن البنك يسعى إلى توزيع أصوله بالكيفية التي تمكنه من تحقيق أكبر قدر من الربح،وحتى يضل البنك قادرا على تحويل ودائعها إلى نقود ينبغي عليها الاحتفاظ بالقدر الكافي من النقود الحاضرة، وذلك لمواجهة الطلب الفعلي لعملائها في تحويل ودائعهم إلى نقود حاضرة، وهذا لايكون إلا من خلال احتفاظ البنك بأصول تتمتع بدرجة كافية من السيولة، والأصول الشديدة السيولة العائد عليها يكون منخفض جدا، وفي بعض الأحيان لا تدر أي عائد مثل النقود الحاضرة، والعكس بالنسبة للأصول الأخرى ذات العائد المرتفع مثل القروض فهي لا تتصف بالسيولة، أي أن السيولة والربحية عاملان متعارضان يجب أن يضعهما البنك بعين الاعتبار.

وحتى تستطيع البنوك التوفيق بين السيولة والربحية ينبغي عليها حسب Growther ترتيبأصولها تصاعديا فيما يتعلق بربحيتها، وترتيبا تنازليا فيما يتعلق بسيولتها، وعليها فإننا نستطيع تقسيم أصول البنك إلى 03 مجموعات:

أ. المجموعة الأولى:

وهي التي يضحي فيها البنك بعامل الربحية في سبيل تحقيق أعلى درجة من السيولة، وتتكون هذه المجموعة من: النقود الحاضرة في خزانة البنك (الاحتياطي النقدي)، نقود حاضرة لدى البنوك الأخرى، نقود حاضرة لدى البنك المركزي، و فيما يلي نتطرق باختصارإلى عناصر المجموعة الأولى:

- النقود الحاضرة في خزينة البنك:و هي تتكون من أوراق البنكنوت و النقود المساعدة التي يحتفظ بها البنك في خزينته (صندوق البنك) من أجل مواجهة طلب النقود الحاضرة و صرفالشيكات، وتسمى مثل هذه النقود الحاضرة بالاحتياطي النقدي.
- نقود حاضرة لدى البنوك الأخرى: الاحتياطي النقدي يتكون أيضا من مقدار النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك لدى البنوك الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية، مقابل الخدمات التييحصل عليها، و لتسهيل المعاملات بينهم.
- نقود حاضرة لدى البنك المركزي: كما يدخل في الاحتياطي النقدي مقدار النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك لدى البنك المركزي، بهدف تغطية الاحتياطي القانوني لحماية المودعين وتطبيق السياسة النقدية.

ب. المجموعة الثانية

وهي التي يتغلب فيها عامل السيولة على عامل الربحية، ويمكن إدراج تحت هذه المجموعة أنواع الأصول التالية: نقود قابلة للاستدعاء، إضافة أذونات الخزانة،الأوراق التجارية عن طريق قيام البنك التجاري بخصمها لمدة قصيرة، الأوراق المالية كالسندات الحكومية قصيرة ومتوسطة الأالأجل، القروض والسلفيات. و فيما يلي شرح مختص

- نقود قابلة للاستدعاء: هي نقود أقرضها البنك إلى سماسرة الكمبيالات أو بيوت الخصم وتكون مستحقة خلال 24 سا من طلبها، إضافة إلى القروض التي تمت في سوق النقد، والتي تكونمدتها 7 أيام، وواضح أن هدا النوع من الأصول تتمتع بدرجة عالية من السيولة، لذلك نجد الفائدةالتي يتقاضاها البنك نظير هذه القروض لا يتجاوز ،0,75% و يطلق عليها بخط الدفاع الثاني.
- أذونات الخزانة: تقوم بإصدارها الحكومة من أجل تمويل نفقاتها في الأوقات التي تكون حصيلة الضرائب غير كافية، و تعتبر درجة سيولة هذه الأذونات مرتفعة فهي قروض قصيرة الأجل ومدتها لا تزيد عن 3 أشهر، كما أنها تتصف بالأمان إذ أن المدين فيها هي الحكومة، و مما يرفعمن درجة سيولتها هو استعداد البنك المركزي لخصم هذه الأذونات إذا طلبت البنوك التجاريةذلك، لذا نجد بأن الفائدة المستحقة على مثل هذه الأذونات منخفضة عادة لا تتجاوز ،1% و تعتبرالأذونات ضمن خط الدفاع الثاني.
- الأوراق التجارية: يستثمر البنك جزءا هاما من موارده في الأوراق التجارية التي تقدم للبنك للقيام بخصمها، و يقوم البنك بسداد القيمة الحالية للورقة التجارية المقدمة للخصم مقابل قيامهبتحصيل قيمتها الاسمية في تاريخ الاستحقاق و الذي عادة لا يتجاوز السنة، وعملية الخصم هذهإنما هي بمثابة عملية إقراض قصيرة الأجل، فدفع القيمة الحالية للورقة التجارية هو بمثابةقرض، ثم حصول البنك على القيمة الاسمية للورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق هو بمثابةاسترداد القرض، إذ أن الفرق بين القيمة الاسمية و القيمة الحالية للورقة التجارية المخصومة هوب مثابة العائد الذي يحصل عليه البنك من هذا الاستثمار.
- الأوراق المالية: تستثمر البنوك جزء من مواردها في السندات الحكومية و في أسهم و سنداتالشركات الصناعية و التجارية و المؤسسات الاقتصادية الأخرى، و عادة ما تفضل البنوك السندات قصيرة الأجل و متوسطة الأجل، وتتميز أنواع الاستثمار هذه بأنها قابلة للتحويل كماأنها تدر دخلا للبنك، لكن ما يعاب على الأوراق المالية بأن سيولتها منخفضة مقارنة بالأوراق التجارية، بالإضافة إلى صعوبة تحويلها إلى نقود حاضرة بسرعة، كما أنها عرضة لتقلبات حادة في أسعار الفائدة مما يعرض البنك لمخاطر كبيرة، لذا يجب على البنك الاستثمار في الأوراق المالية ذات جودة لتخفيض احتمالات الخسارة وتعظيم الأرباح والعوائد.

- القروض والسلفيات: إن القروض والسلفيات التي تمنحها البنوك التجارية لعملائه إنما هيأكثر أنواع الأصول ربحية، فربحية البنك تتوقف على مقدار القروض والسلفيات التي يمنحهاالبنك لعملائه، و لكن من وجهة نظر الأمان و السيولة فإن القروض والسلفيات إنما تعتبر أصولاغير مفضلة، و لكن في هذه الحالة فإن السيولة لا تهمل كلية، فالبنوك عادة ما تعمد إلى منحالقروض قصيرة الأجل و ذلك للعملاء من التجار و الصناع الذين يحتاجون إلى موارد تحويلية تفوق مقدار ما لديهم من سيولة.

ج. المجموعة الثالثة:

وهي التي يحتل فيها عامل الربحية المقام الأول، ثم تأتي بعدذلك السيولة، وتشمل هذه الأصول: القروض طويلة الأجل، الاستثمارات الصناعية طويلةالأجل، و في حالة قيام البنوك التجارية بمنح قروض طويلة الأجل فإنها عادة ما تحصل علىالضمان الكافي لذلك، و في كثير من دول العالم نجد بأن البنوك التجارية خرجت عن قاعدةالإقراض قصير الأجل و تحررت من هذا المبدأ و ذلك عن طريق الإقراض طويل الأجل،وخاصة الإقراض طويلة الأجل للحكومة و ذلك بالاحتفاظ بقدر من السندات الحكومية طويلةالأجل، و مما شجع البنوك التجارية على ذلك هو أن مفهوم السيولة قد تطور، و أصبحت السنداتالحكومية طويلة الأجل تتصف بدرجة عالية من السيولة، بعد أن أصبحت البنوك المركزية تقبلشراء مثل هذا النوع من السندات إذا احتاجت البنوك التجارية إلى سيولة.

والجدول التالي يوضح شكل ومكونات ميزانية البنك التجاري:

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم)الموارد)
-أ - نقود حاضرة في خزينة البنك. ب- نقود حاضرة لدى البنوك الأخرى ج- نقود حاضرة لدى البنك المركزي 2 -نقود قابلة للاستدعاء فورا، ونقود قابلة للاستدعاء خلال فترة وجيزة. 3- أذونات الخزانة. 4- الأوراق التجارية - الكمبيالات والسندات الأذنية المخصومة. 5 -الأوراق المالية- سندات الحكومة وأسهم وسندات الشركات الصناعية القروض والسلفيات، قروض قصيرةالأجل. 7 -القروض طويلة الأجل- سندات حكومية طويلة الأجل- استثمارات صناعية طويلة الأجل. -8 بنود أخرى.	1- رأس المال (رأس المال المدفوع) -2 الاحتياطيات أ- احتياطي قانوني. ب- احتياطي خاص. -3 الودائع: أ- ودائع تحت الطلب. ب- ودائع لأجل. ج - ودائع ادخارية 4 -الاقتراض من البنوك الأخرى. 5 -أرباح السنة المالية

جدول1 الجدول رقم (01): ميزانيةالبنك التجاري

لمشاهدة [1]أضغط هنا[2]

ب. جدول خارج الميزانية للبنك التجاري

بالإضافة إلى عناصر الميزانية،يوجد ميزة تختص بها البنوك ولا تتواجد في مؤسسات الأعمال الأخرى، وهي حسابات خارج الميزانية التي تجمع كل العمليات التي تحقيقها مؤجل في المستقبل، وبذلك فهي تمثل خصوم أو أصول محتملة،فهي محتملة لأنها مرتبطة بالتزام أو تحقيق شرط غير مؤكد خارج إرادة البنك.

وتمثل حسابات خارج الميزانية تعهدات وليست أموال فعلية، لا تؤدي بالضرورة إلى خروج نقودجاهزة من خزينة البنك. إذن فالحسابات خارج الميزانية أو ما يصطلح عليها بالحسابات التي لها مقابل، هي التزامات عرضية على البنك لا يدخل مجموعها مع المجموع العام لميزانية البنك، ولكنها قد تصبح التزامات حقيقية في حالة إضطرار البنك إلى دفع قيمتها إذا ما طلب منه ذلك، إذا ما وقع ما يوجب ذلك، كأن يخل أحد المتعاملين الذينى كفلهم البنك بالشروط التي يكفلها البنك على تحسن تنفيذها.

1 - https://www.youtube.com/watch?v=Xv4CDzNTRJQ
2 - https://www.youtube.com/watch?v=Xv4CDzNTRJQ

والجدول التالي يوضح شكل ومكونات جدول خارج الميزانية للبنك التجاري:

التعهدات المقدمة	التعهدات المستلمة
تعهدات الزبائن عن خطابات الضمان	تعهدات البنك عن خطابات الضمان
تعهدات الزبائن عن اعتمادات مستندية	تعهدات البنك عن اعتمادات مستندية
تعهدات الزبائن عن التزامات أخرى	تعهدات البنك عن التزامات أخرى

المصدر: لفته سعيد عبد السلام، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص71.

الجدول رقم (02): حساب خارج الميزانية للبنك التجاري

ت. حساب الأرباح و الخسائر

يتألف هذا الحساب من جانبين، جانب الإيرادات و توضع فيه جميع إيرادات البنك في عملياته المختلفة خلال الفترة التي أعد الحساب عنها و جانب المصروفات و توضع فيه جميع مصروفات البنك التي تكبدها خلال الفترة التي أعد الحساب عنها، و الفرق بين الإيرادات و المصروفات يمثل صافي الأرباح إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات، أما إذا كانت المصروفات تزيد عن الإيرادات فالنتيجة هي صافي الخسارة.

والجدول التالي يوضح شكل ومكونات حساب الأرباح و الخسائر للبنك التجاري:

البيان	
إيرادات النشاط الجاري	إيرادات العمليات المصرفية
	إيرادات الاستثمار
مصروفات النشاط الجاري	مصروفات العمليات المصرفية
	الاهتلاك والمخصصات
	المصروفات الإدارية
فائض أو عجز العمليات الجارية (مجمل الربح أو الخسارة)	
الإيرادات الأخرى	الايرادات الخدمية
	الايرادات التحويلية
	الايرادات الأخرى
المصروفات الأخرى	المصروفات السلعية
	المصروفات الخدمية
	المصروفات التحويلية
	المصروفات الأخرى
صافي الفائض أو العجز (الربح أو الخسارة قبل الضرائب)	
الضرائب	
الربح أو الخسارة بعد الضرائب (صافي الربح أو الخسارة)	

المصدر: لفته سعيد عبد السلام، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص65.

الجدول رقم (03): جدول حسابات الأرباح و الخسائر

ث. نشاط تقييمي خاص بالفصل الأول

التمرين الأول:

ما الهدف من عناصر خارج الميزانية؟؛ بما تتميز القوائم المالية للبنك التجاري عن باقي مؤسسات الأعمال الأخرى؟؛ على ماذا تشمل عناصر كل من إيرادات ومصروفات البنك التجاري؟؛ .ليكن لديك العناصر التالية:

نقدية، إيرادات العمليات المصرفية، قروض، أوراق مالية، أوراق تجارية، مباني، ودائع ثابتة، قروض من البنوك المحلية، ودائع لدى البنك المركزي، احتياطي قانوني، ودائع لدى البنوك المحلية، قروض من البنك المركزي، رأس المال، أرباح غير موزعة، ضرائب، ربح صافي، أدوات المكتب، مصارف الكهرباء والماء، فوائد مدينة، أرباح الأسهم، فوائد السندات، تبرعات مستلمة، تبرعات للغير، خسائر عمليات النقد الأجنبي.
المطلوب: - نظم هذه العناصر في كل من الميزانية وقائمة الدخل؟

الأصول					الخصوم				
البنك	أ	ب	ج	د	البنك	أ	ب	ج	د
الأرصدة السائلة والقروض بين البنكية	968	320	77	16	الودائع بين البنكية	660	432	80	28,4
العمليات مع الزبائن (القروض الممنوحة للأعوان غير الماليين)	1100	440	18	1,5	العمليات مع الزبائن(ودائع الأعوان غير الماليين)	1364	320	14	0,9
العمليات على الأوراق المالية (محفظة الأوراق المالية)	22	16	3	82	العمليات على الأوراق المالية (أوراق مالية مصدرة ما عدى الأسهم)	22	16	3	68,9
الاستثمارات (الأصول الثابتة)	110	24	2	0,5	الأموال الخاصة	154	32	3	1,8
مجموع الأصول					مجموع الخصوم				

فرنسية

مراجع

[بن عمر خالد، مطبوعة بيداغوجية في مقياس الاقتصاد البنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2019.] مطبوعة بيداغوجية

[بوالكور نور الدين، محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة سكيكدة، 2021.] مطبوعة بيداغوجية

[شوقي بورقبة، طريقة *camles* في تقييم أداء البنوك الإسلامية، مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.] مقال علمي

[علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، جامعة دمشق، 2017.] كتاب

[فضيل فارس، التقنيات البنكية: محاضرات وتطبيقات، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر، 2013.] كتاب

[كروكي اسيا، تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية- دراسة تطبيقية للفترة 2005-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، 2016] مقال علمي